أعلن تقدمه ومجموعة من النواب بقانون يتعلق بتعويضهم جراء الخسائر التي طالتهم من الإجراءات الاحترازية

الغانم: لن نترك أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة نهباً لـ «كورونا»

أعتقد سيكون هناك توافق من الحكومة وسيحددها القانون بشكل واضح حتى لا يفسر بأنه خدمة لأطراف أخرى

لا يمكن أن نسمح للتداعيات التي حصلت وآثارها السلبية الاجتماعية أوالاقتصادية أن تمر من دون أن تكون لنا وقفة

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عن تقدمه ومجموعة كبيرة من النواب بقانون يلزم الحكومة بتعويض أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن الأضرار التي تكبدوها جراء تداعيات أزمة فيروس كورونا والإجراءات الحكومية المتخذة بهذا الشأن.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس " أعتقد سيكون هناك توافق من الحكومة بأن يكون هناك تعويض عن الأضرار وهذا يتعلق فقط بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وسيحددها القانون بشكل واضح وجلي، حتى لا تفسر تفسيرات أخرى بأنها خدمة لأطراف أخرى ".

وأكد الغانم " لا يمكن أن نسمح للتداعيات التي حصلت وآثارها السلبية سواء كانت أسرية أو اجتماعية أو اقتصادية أن تمر من دون أن يكون لنا وقفة ".

وأشار الغانم إلى أنه جار الانتهاء من إعداد قانون يسمح لأرباب العمل بالتفاهم مع الموظفين غير الكويتيين، مضيفا " لماذا تكون الخيارات إما أن يفصل الموظف أو يرفع قضية على رب العمل لأنه لم يستطع دفع الرواتب ".

وذكر الغانم إنه من الممكن أن يصل رب العمل والموظف غير الكويتي إلى اتفاق يرضي الطرفين ويصب في مصلحتهما، مبينا أن هذا يحتاج إلى تعديل تشريعي يقدم ويناقش في اللجنة المالية وبعد ذلك تكون الكلمة الأخيرة والفصل للمجلس.

وأعرب الغانم عن أمله في أن تتضمن جلسة اليوم توصيات بطلب استعجال للجنتين التشريعية والمالية للانتهاء في أسرع وقت ممكن من هذه القوانين التي تعالج وتساهم في تخفيف الآثار السلبية على أرباب العمل وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة.

وأضاف الغانم " إذا كان هناك طلب تعديل يطرح من النواب وبه وجاهة فلا بأس بذلك ففي النهاية ننشد الصالح العام، ونتمنى أن تكون الجلسة مفيدة لكل أطياف المجتمع وخصوصا من تضرروا من هذه الجائحة ".

وبشأن جلسة اليوم الخاصة والمتعلقة بالطلب المقدم من النائب أسامة المناور ومجموعة من النواب فيما يخص كورونا وتداعياته أوضح الغانم أنها ستعقد في الساعة التاسعة صباحا وتم الأخذ بكل الإجراءات والاحترازات الصحية وفق الكتب الواردة من وزارة الصحة، وأن المسحات تتم على قدم وساق، وسيكون هناك أيضا تطعيم للنواب اليوم.

وكان النائب مهند الساير قد استضاف في مكتبه أمس الأول، أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم الاتفاق على مواصلة الضغط على الحكومة للتراجع عن قراراتها الأخيرة، والإسراع في تمرير عدد من التشريعات بإلغاء قانون الإيجارات الذي أقره المجلس الماضي، وإقرار قانون دعم العملاء المتضررين من «كورونا».

انتهى اجتماع مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب مهند الساير مع ممثلي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الاتفاق على إقرار حزمة من القوانين لمساعدة هذا القطاع الذي تضرر كثيرا من الإجراءات الحكومية لمواجهة جائحة كورونا، ومواصلة الضغط على الحكومة بهدف التراجع عن قرار إغلاق أنشطتهم، والذي تم اتخاذه مؤخرا.

واستمر اللقاء نحو ساعتين في مكتب الساير بمجلس الأمة، أمس، وحضرته "الجريدة"، واستمع خلاله الساير بحرص إلى مطالب ممثلي هذا القطاع، وألمحوا فيها إلى أنهم يدرسون الآن تنظيم وقفة احتجاجية جديدة بهدف الضغط على الحكومة لإلغاء قرار وقف أنشطتهم التي تضررت كثيرا، ومن أبرز القوانين التي تم الاتفاق عليها قانون دعم العملاء المتضررين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جائحة كورونا، وتعديل القانون المدني، وإلغاء قانون الإيجارات الذي أقره المجلس السابق.

حضر اللقاء سارة المنصور، ممثلة اتحاد شركات التدريب والاستشارات الكويتية، وسعاد الحسين عن اتحاد المعارض والمؤتمرات، وجابر الحبابي ممثلا عن الأندية الصحية، ويوسف المطوع عن منصة سند، ومحمد المطيري عن اتحاد السفر والسياحة، وعبدالعزيز المبارك عن الاتحاد الكويتي للمشاريع، وبدر الشهاب عن اتحاد توريد المواد الغذائية، وطارق الاسد عن اتحاد الصالونات، وجنان الفارس عن اتحاد الصالونات النسائية، ومحمد العنجري عن جمعية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

في بداية حديثه، رحب الساير بالحضور، مؤكدا أنه يشعر بمعاناة كل أصحاب المشاريع الصغيرة الذين تعرضوا لضربة كبيرة بسبب ما اتخذته الحكومة من إجراءات متسرعة وغير مدروسة خاصة إغلاق أنشطتهم، وكشف أنه أبلغ الحكومة أمس رفضه استمرار إدارة الدولة بعقلية وزارة الصحة، مشيراً إلى أنه يتفهم التخوفات بسبب تزايد عدد الإصابات، "ولسنا نعيش في معزل عن العالم، لكن لابد من وجود خطط بديلة، وما نريد التركيز عليه هو تقديم الحلول".

وأوضح أن "هناك تصورين، الأول الضغط على الحكومة للتراجع عن قرار إغلاق الأنشطة، وهذا الطريق نعمل به حالياً، ونأمل أن يتراجع مجلس الوزراء في اجتماعه المقرر اليوم، ونسير كذلك وفق التصور الثاني المتمثل في المسار التشريعي بإقرار مجموعة من القوانين تساهم في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررين وتعويضهم".

وأفاد بأنه تم تقديم اقتراح بقانون عالج مثالب المشروع، الذي تم عرضه في المجلس الماضي، بحيث يخصص لدعم العملاء المتضررين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كورونا، وتم حذف منه عبارة "العملاء الآخرين"، لافتا إلى أن الاقتراح تم تقديمه بصفة الاستعجال، وهناك حرص في اللجنة التشريعية على سرعة انجازه وإحالته إلى اللجنة المعنية، وأكد أن هناك رغبة كبيرة من النواب في إقرار القوانين التي تساهم في مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخروج من أزمتهم.

وعقب ذلك فتح الساير المجال لحديث الحضور، حيث تحدثت سارة المنصور مؤكدة أن هدفهم هو إقرار قانون لتعويض المتضررين، وأن لديهم تصورا شبه جاهز، حيث تم وضع تصورات مقاربة للواقع، وأشارت إلى الضرر الكبير الذي وقع على بعض الأنشطة التي تم إغلاقها لأكثر من عام، مثل التدريب والمعارض والحضانات، فأصحاب تلك القطاعات يستنزفون، والكثير منهم في أروقة المحاكم الآن بسبب عدم قدرته على تسديد المصاريف الشهرية المطلوبة منه مثل الإيجارات وغيرها.

بدورها، ذكرت رئيسة الاتحاد الكويتي للمعارض والمؤتمرات سعاد الحسين: "انتظرنا كثيرا افتتاح المرحلة الخامسة، التي لا نعلم متى سيتم افتتاحها"، مشددة على أهمية السماح بعقد المؤتمرات خاصة في مجال التوعية، لاسيما المؤتمرات الطبية، واعتبرت أن هناك بعض الشركات التي يسمح لها بتنظيم المعارض وفق سياسة المحاباة، واقترحت استمرارية الرخصة التجارية عند اخلاء مقر الشركة في الظروف الطارئة مثل كورونا نظير رسوم معينة أسوة بما هو معمول به في الإمارات.

أما ممثل اتحاد الصالونات طارق الأسد فقال موجها حديثه للساير: "لولا وجودكم في الوقفة الاحتجاجية التي قمنا بتنظيمها لما استطعنا تنظيمها، وليست بغريبة عليك يا بوطلال"، مشيراً إلى أن حل الأزمة الراهنة معروف: يا تخليني اشتغل يا تعوضني... وغير ذلك نلف وندور".

وأكد ممثل اتحاد توريد المواد الغذائية بدر الشهاب أهمية توفير الحماية لأصحاب الباب الخامس، فهناك من صدرت ضده أحكام قضائية، وأمهات تبكي بسبب أوضاع أبنائهن.

في المقابل، ذكر ممثل الأندية الصحية جابر الحبابي: "نحتاج إلى وقفتك والاتحادات ستكون معك يا بوطلال، ففي ٢٠٢٢ ستجد ١٠٠ ألف شخص كويتي بالمحاكم، وعندكم مشكلة كحكومة تعالوا وقروا الدين العام، لكن لا تخلونا... أقسم بالله زلزال يحدث لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مشيراً إلى أن عدد قضايا الايجارات تجاوزت ٢٠ ألفا.

ووسط مواصلة الساير الاستماع إلى مطالب الحضور، طلب منهم تقديم اقتراحاتهم مكتوبة حتى تتم ترجمتها إلى تشريعات، مشددا على ضرورة الإسراع في تقديم تلك القوانين حتى تقر بأسرع وقت في المداولتين، بعد إنجازها من اللجان المختصة.

وحضر في نهاية اللقاء النائب عبدالله المضف، الذي كشف للحضور عن تفاصيل المشروع بقانون الذي تقدم به بشأن دعم العملاء من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررين من أزمة كورونا، مشددا على أن كل القوانين قابلة للتعديل.

مرزوق الغانم

جار الانتهاء من إعداد قانون يسمح لأرباب العمل بالتفاهم مع الموظفين غير الكويتيين بما يرضيهما ويصب في مصلحتهما

نتمنى أن تكون الجلسة الخاصة مفيدة لكل أطياف المجتمع.. ومسحات النواب على قدم وساق وسيطعم النواب اليوم

جمعت مقترحات «البدون» في تقرير وأحالتها إلى «الداخلية والدفاع»

«التشريعية» ترفض مقترح تجنيس أرملة الكويتي

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس من الدراسة القانونية والدستورية لعدد من الاقتراحات بقوانين وأحالتها إلى اللجان المختصة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة رفضت بالإجماع اقتراحاً بقانون بتعديل المادة رقم 8 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية، وقررت إحالة الاقتراح إلى لجنة شؤون الداخلية والدفاع.

وبين أن المقترح يمنح مطلقة أو أرملة المواطن الكويتي حق إعلان رغبتها في الحصول على الجنسية الكويتية بعد وفاة زوجها في حال كان لديها أبناء من المواطن.

وأضاف أن اللجنة قررت إحالة اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق العامة إلى اللجنة المختصة.

وأفاد بأن اللجنة قررت إحالة اقتراحين بقانونين يتعلقان بالمساعدات العامة إلى اللجنة المختصة، مبيناً أن الاقتراحين ركزا على أن يتم التعامل مع مستحقي المساعدات العامة وفقا للظروف الاستثنائية التي تمر بها الكويت والدول الأخرى.

وبين أنه كان معروضاً على اللجنة اقتراح بقانون يتعلق بغير محددي الجنسية ولكن هناك اقتراحات عدة بهذا الخصوص لم تعرض على اللجنة، ولذلك ارتأت اللجنة أن يتم تجميع كل المقترحات المتعلقة بهذه القضية في تقرير واحد وإحالتها إلى لجنة الداخلية والدفاع.

ونوه بأن اللجنة أحالت 6 اقتراحات متعلقة بقانون المطبوعات والنشر إلى اللجنة المختصة.

ونوه العنزي إلى أن رأي اللجنة التشريعية استشاري وليس ملزماً للمجلس، وبالتالي فإن القرار بالموافقة على التشريعات من عدمه يكون بناءً على تصويت النواب داخل المجلس.

العنزي: رأي اللجنة استشاري وليس ملزماً للمجلس والقرار بالموافقة على التشريعات من عدمه يكون بناءً على التصويت

حددت عضوي المحكمة المستشارين صالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي لتنفيذ المهمة

«الدستورية» تنتقل إلى مقر مجلس الأمة مجدداً لإعادة فتح صناديق دائرتين انتخابيتين

المحكمة الدستورية

قررت المحكمة الدستورية اليوم الاثنين الانتقال مرة اخرى الى مقر الامانة العامة لمجلس الأمة لاعادة فتح صناديق الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة واستخراج محاضر فرز اصوات الانتخابات التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي.

وحددت "الدستورية" عضوي المحكمة المستشارين صالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي للانتقال لمقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لتنفيذ هذه المهمة.

وبينت أن محاضر فرز الاصوات للدائرة الثانية هي محضر اللجنة الأصلية رقم 1 واللجان الفرعية التابعة لها ارقام 2 و3 و4 ومحضر اللجنة الاصلية رقم 21 واللجان الفرعية التابعة لها ارقام 22 و23 و24 و25.

ولفتت المحكمة الدستورية الى أنه سيتم ايضا استخراج محضر اللجنة الفرعية رقم 27 ومحضر اللجنة الفرعية رقم 48 ومحضر اللجنة الاصلية رقم 55 واللجان الفرعية التابعة لها 56 و57 و58 و59 و60 و61 و62.

وفيما يخص الدائرة الانتخابية الثالثة قالت انه سيتم استخراج محضر فرز اصوات اللجنة الأصلية رقم 17.

اللجنة طالبت «المالية» بالتنسيق المسبق معها قبل اعتمادها من مجلس الوزراء لإبداء ملاحظاتها

«الميزانيات»: 12 مليار دينار العجز المقدر في «ميزانية 2021-2022»

اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي الإطار العام لميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة 2021–2022.

وقال رئيس اللجنة النائب د. بدر الملا في بيان صحفي إن اللجنة طالبت وزارة المالية بضرورة التنسيق المسبق معها حول ملامح الميزانية العامة قبل اعتمادها رسمياً من مجلس الوزراء حتى يتسنى لها إبداء ملاحظاتها.

كما أكدت أهمية أن يكون لوزارة المالية دور أكبر في إعداد مشروعات القوانين ذات التكلفة المالية والتي تسهم في تضخم الإنفاق العام، إضافة إلى التأكيد على ضرورة تعظيم الإيرادات غير النفطية والتي انخفضت تقديراتها في ميزانية 2021/2022 بقيمة 100 مليون دينار عن الميزانية التي سبقتها.

وأوضح الملا أن اللجنة استمعت إلى عرض من مؤسسة البترول حول الإجراءات التي تمت إلى الآن لتعديل المرسوم الصادر في تاريخ 17 يناير 1981 الخاص بـ «الأسس المالية المتعلقة بتسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة من قبل مؤسسة البترول» والذي يعرف بمرسوم التحاسب، وقد شمل العرض الملامح الرئيسة لآلية التحاسب الجديدة، حيث أبدت اللجنة ملاحظاتها على ما تم عرضه.

وبين أن اللجنة طلبت من الفريق الحكومي الاجتماع للتنسيق مع مكتبها الفني قبل الشروع في رفع التوصية النهائية للمجلس الأعلى للبترول.

وأشار إلى أن جملة الإيرادات في الميزانية 2020/2021 قدرت بنحو 10.9 مليارات دينار مقابل 7.5 مليارات السنة المالية التي سبقتها، وقدرت جملة المصروفات بنحو 23 مليار دينار مقابل 21.5 مليار دينار للسنة المالية التي سبقتها.

وذكر إن العجز المقدر في ميزانية السنة المالية 2021/2022 يبلغ نحو 12.1 مليار دينار، ويبلغ سعر البرميل المقدر في الميزانية 45 دولاراً، كما يبلغ سعر التعادل المقدر في ميزانية السنة المالية 2020/2021 بمبلغ 90 دولاراً لبرميل النفط الواحد.